المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التربية والتعليم
إدارة المناهج والكتب المدرسية

التربية الوطنية والمدنية

الجزء الأول

الصف العاشر ١٠

ISBN: 978-9957-84-711-1

مطابع بانوراما
PANORAMA
PRINTING PRESS

الدّرسُ الرابعُ

الأمنُ الوطنيُّ

تناولْنا سابقًا مفهومَ الأمنِ الوطنيِّ، ومقوماتِهِ السياسيةَ والاقتصاديةَ والاجتماعيةَ، وتعرفْنا أهميتَهُ في المجالاتِ كلِّها، واتضحَتْ بَعَضُ عواملِ تعزيزِ الأمنِ الوطنيِّ ومقوماتِهِ. وسنتعرفُ في هذا الدرسِ واقعَ الأمنِ الوطنيِّ في الأردنِّ خلالَ مئةِ السنةِ التي انقضَتْ منْ نشأتِهِ:

أولًا: الأمنُ السياسيُّ

ارتبطَ الأمنُ السياسيُّ في الأردنِّ باستقلالِ إرادتِهِ السياسيةِ، وترسيخِهِ النهجَ الديمقراطيَّ، ومنحِهِ المواطنَ حقَّ المشاركةِ السياسيةِ. فمنذُ نشأتِهِ السياسيةِ في عهدِ الإمارةِ عامَ ١٩٢١،عرفَ الأردنُّ المؤسساتِ والأنظمةَ السياسيةَ والدستوريةَ؛ وكلفَّ الأميرُ عبدُ اللهِ بنُ الحسينِ رشيد طليع تشكيلَ أولِ حكومةٍ أردنيةٍ كانَتْ تحملُ اسمَ مجلسِ المشاورينَ ، كما شهدَ عهدُ الإمارةِ تشكيلَ خمسةِ مجالسَ تشريعيةٍ تميزَتْ بالنشاطِ السياسيِّ حتى نالَ الأردنُّ استقلالَهُ عامَ ١٩٤٦ م.

- ما الدلالةُ السياسيةُ لتشكيلِ أولِ حكومةٍ أردنيةٍ في عهدِ الإمارةِ ؟

استمرَّ الأردنُّ في بناءِ مؤسساتِهِ السياسيةِ بعدَ الاستقلالِ، ونظمتِ الدساتيرُ الأردنيةُ الحياةَ السياسيةَ، إلى أنْ أعطى دستورُ عامِ ١٩٥٢ صورةً متكاملةً للنظامِ السياسيِّ في الأردنِّ، فجاءَتِ المؤسساتُ الدستوريةُ والسياسيةُ وفقًا لَهُ موزعةً على ثلاثِ سلطاتٍ، هيَ: السلطةُ التنفيذيةُ والسلطةُ التشريعيةُ، والسلطةُ القضائيةُ، وبنهجٍ رسخَ مفهومَ الأمنِ السياسيِّ.

وبدورِهِ أسهمَ نظامُ الحكمِ في الأردنِّ في استقرارِ الأمنِ السياسيِّ وتعزيزِهِ. وفي عهدِ جلالةِ الملكِ عبدِ اللهِ ابنِ الحسينِ تحديدًا، شهدَتِ الحياةُ النيابيةُ في الأردنِّ تطورًا ملحوظًا، حيثُ دعا جلالتُهُ لإنشاءِ الهيئةِ المستقلةِ للانتخاباتِ، كذلكَ دعا لتطويرِ الحياةِ الحزبيةِ تعزيزًا لمفهومِ المشاركةِ السياسيةِ.

صدرَ الدستورُ الأردنيُّ لعامِ ١٩٥٢ في عهدِ جلالةِ الملكِ طلالِ بنِ عبدِ اللهِ، وجاءَ في (١٣١) مادةً تضمنَتْ:

- العملَ بمبدا سيادةِ الشعبِ، والأمةُ مصدرُ السلطاتِ.
- الأخذَ بنظامِ المجلسينِ في تكوينِ السلطةِ التشريعيةِ.

- برأيكَ: كيفَ يؤثرُ استقرارُ نظامِ الحكمِ في تحقيقِ الأمنِ السياسيِّ؟

ثانيًا: الأمنُ الاجتماعيُّ

هناكَ مجموعةُ مقوماتٍ أسهمَتْ في تعزيزِ الأمنِ الاجتماعيِّ في الأردنِّ، يأتي في مقدمتِها وجودُ القيادةِ الهاشميةِ ورؤيتُها المستنيرةُ؛ فقدْ عملَتْ هذهِ القيادةُ منذُ تأسيسِ الإمارةِ على ترسيخِ الأمنِ الاجتماعيِّ عنْ طريقِ تعزيزِها لسيادةِ القانونِ وتحقيقِها للعدالةِ، وتكافؤِ الفرصِ، وتأمينِ الحاجاتِ الأساسيةِ للمواطنِ، فسادَ تبعًا لذلكَ التوافقُ والتعايشُ، وقبولُ الآخرِ، وتعزيزُ قيمِ التسامحِ والمحبةِ داخلَ المجتمعِ الأردنيِّ.

أسهمَتْ كفاءةُ المؤسساتِ الأمنيةِ في تعزيزِ الأمنِ الاجتماعيِّ في الأردنِّ، كالقواتِ المسلحةِ الأردنيةِ – الجيشِ العربيِّ التي تعدُّ أداةً للدفاعِ ونموذجًا للتنميةِ الذي يجسدُ الإدراكَ العميقَ لمفهومِ الأمنِ الشاملِ، إضافةً إلى جهازِ الأمنِ العامِّ، الذي تُعدُّ منْ أهمِّ واجباتِهِ المحافظةُ على النظامِ والأمنِ، وحمايةُ الأرواحِ والأموالِ، ومنعُ الجرائمِ، وتنفيذُ القوانينِ والأنظمةِ.

وجهازُ الدفاعِ المدنيِّ الذي منْ واجباتِهِ توعيةُ المواطنينَ والمسؤولينَ بإجراءاتِ الوقايةِ والسلامةِ ومتابعتِها، وحمايةُ الأرواحِ والممتلكاتِ العامةِ.

ودائرةُ المخابراتِ العامةِ التي أُنشئَتْ بموجبِ قانونِ المخابراتِ العامةِ عامَ ١٩٦٤، وتهدفُ إلى محاربةِ التخريبِ الماديِّ الذي يشملُ التفجيرَ والقتلَ والاغتيالَ والإرهابَ.

نشاطٌ بمساعدةِ معلمِ المادةِ، نظّمْ حلقةً نقاشيةً معَ زملائِكَ حولَ حالةِ الانسجامِ الاجتماعيِّ في المجتمعِ الأردنيِّ ودورِها في تحقيقِ الأمنِ السياسيِّ.

اقرأ النصَّ الآتيَ من بيانِ رسالةِ عمانَ التي أصدَرها جلالةُ الملكِ عبدِ اللهِ الثاني ابنِ الحسينِ عامَ ٢٠٠٤م، ثمَّ أجبْ ما يَليهِ:

«إننا نستنكرُ، دينيًّا وأخلاقيًّا، المفهومَ المعاصرَ للإرهابِ الذي يرادُ بهِ الممارساتُ الخاطئةُ أيًّا كانَ مصدرُها وشكلُها، والمتمثلةُ في التعدّي على الحياةِ الإنسانيّةِ بصورةٍ باغيةٍ متجاوزةٍ لأحكامِ اللهِ، تروعُ الآمنينَ وتعتدي على المدنيينَ المسالمينَ، وتجْهزُ على الجرحى وتقتلُ الأسرى، وتستخدمُ الوسائلَ غيرَ الأخلاقيةِ، منْ تهديمِ العمرانِ واستباحةِ المدنِ (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) الأنعام: ١٥١، ونشجبُ هذهِ الممارساتِ ونرى أنّ وسائلَ مقاومةِ الظلمِ وإقرارَ العدلِ تكونُ مشروعةً بوسائلَ مشروعةٍ، وندعو الأمّةَ للأخذِ بأسبابِ المنعةِ والقوّةِ لبناءِ الذاتِ والمحافظةِ على الحقوقِ، ونعي أنَّ التطرّفَ تسبّبَ عبرَ التاريخِ في تدميرِ بنًى شامخةٍ في مدنياتٍ كبرى، وأنَّ شجرةَ الحضارةِ تذوي عندَما يتمكنُ الحقدُ وتنغلقُ الصدورُ. والتطرفُ بكلِّ أشكالهِ غريبٌ عنِ الإسلامِ الذي يقومُ على الاعتدالِ والتسامحِ. ولا يمكنُ لإنسانٍ أنارَ اللهُ قلبَهُ أنْ يكونَ مغاليًا متطرفًا»

- وضّح العلاقةَ بينَ ما تضمنَهُ النصُّ السابقُ وتحقيقِ الأمنِ الاجتماعيِّ.
- كيفَ يؤثرُ التطرفُ في الأمنِ الاجتماعيِّ؟

نشاطٌ يُعدُّ تحقيقُ الأمنِ المجتمعيِّ مسؤوليةً جماعيةً تشتركُ فيها جهاتٌ عدةٌ، ناقشْ زملاءَكَ في دورِ وسائلِ الإعلامِ في تحقيقِ الأمنِ المجتمعيِّ في الأردنِّ.

ثالثًا: الأمنُ الاقتصاديُّ

بالرغم منْ قلةِ الموارد الطبيعيةِ إلا أنَّ الأردنَّ سعى عبرَ تاريخِهِ إلى تحقيقِ الأمنِ الاقتصاديِّ للمواطنِ عبرَ توفيرِ البيئةِ الاستثماريةِ المناسبةِ للقطاعاتِ الاقتصاديةِ، وتعزيزِ دورِ القطاعِ الخاصِّ، واستدامةِ الاستقرارِ النقديِّ والماليِّ، والحدِّ منْ مشكلتَي الفقرِ والبطالةِ، وتحسينِ مستوى المعيشةِ للمواطنينَ.

ففي القطاعِ الزراعيِّ، ومنذُ تأسيسِ إمارةِ شرقِ الأردنِّ، بدأَتْ دائرةُ الزراعةِ بتوعيةِ المزارعينَ وتوجيههِمْ لزراعةِ الأرضِ ودعمِهِمْ؛ بحيثُ أصبحَتِ الإمارةُ تصدّرُ عددًا منَ المحاصيلِ الزراعيةِ إلى سوريا وفلسطينَ. وبعدَ حربِ عامِ ١٩٤٨ أصبحَتِ الحاجةُ ملحةً لمواجهةِ عبءِ تزايدِ السكانِ، فأُنشِئَتْ وزارةُ الزراعةِ عامَ ١٩٤٩؛ لتقديمِ الخدماتِ للمزارعينَ. ثم أنشأتِ الوزارةُ محطاتٍ للتجاربِ وإنتاجِ الأشتالِ، وأنشأتِ المحاجرَ البيطريةَ وأنشأتْ مراكزَ للبحوثِ الزراعيةِ ونظمَتِ الريَّ، وأنشأتِ السدودَ، وطبَّقتِ الإجراءاتِ اللازمةَ لتسويقِ المنتجاتِ الزراعيةِ إلى خارجِ الأردنِّ.

- ما أثرُ تطبيقِ الدولةِ الإجراءاتِ اللازمةَ لتسويقِ المنتجاتِ الزراعيةِ إلى خارجِ الأردنِّ في الأمنِ الاقتصاديِّ ؟

ونظرًا لأهميةِ القطاعِ الزراعيِّ في تحقيقِ الأمنِ الاقتصاديِّ، نفّذَ الأردنُّ مجموعةً منَ المشاريعِ الزراعيةِ، منها مشروعُ تطويرِ حوضِ الزرقاءِ، ومشروعُ تطويرِ حوضِ الكفرين ومشروعُ تطويرِ البنيةِ التحتيةِ لقطاعِ الصادراتِ الزراعيةِ، وإدارةِ الموارد الطبيعيةِ في محافظتَي الكركِ والطفيلةِ وحوضِ الوالةِ ولواءِ الكورةِ. و قدّمَ بخططِهِ الاقتصاديةِ كثيرًا منَ الإجراءاتِ التي تخصُّ الثروةَ الحيوانيةَ والمراعي، كتوفيرِ القروضِ الميسرةِ لإقامةِ الحصادِ المائيِّ لغاياتِ سقايةِ الماشيةِ وتنميةِ أراضي المراعي . وشهدَ التاريخُ الاقتصاديُّ للأردنِّ إنشاءَ مؤسساتٍ وطنيةٍ زراعيةٍ، منها: مؤسسةُ الإقراضِ الزراعيِّ، ومؤسسةُ التسويقِ الزراعيِّ، والمؤسسةُ التعاونيةُ الأردنيةُ.

نشاطٌ صمّمْ مطويةً مُوضِّحًا فيها أثرَ المشاريعِ الزراعيةِ التي نفذَها الأردنُّ في أمنِهِ الاقتصاديِّ.

وفي القطاعِ الصناعيِّ، كانتِ الصناعةُ في عهدِ الإمارةِ مقتصرةً على الصناعاتِ والحِرَفِ اليدويةِ لسدِ الحاجاتِ المحليةِ للسكانِ؛ فجاءَتْ خططُ التنميةِ في مجالِ الصناعةِ وركزَتْ على تنظيمِ قوانينِ الاستثمارِ وتأسيسِ المشاريعِ الصناعيةِ لتشملَ مختلفَ مناطقِ المملكةِ، ومنْ هذهِ المشاريعِ: مشروعُ البنيةِ التحتيةِ في المناطقِ الصناعيةِ، ومشروعُ تطويرِ نشاطاتِ الرقابةِ والمواصفاتِ، ومشروعُ ترويجِ الاستثمارِفي الأردنِّ، ما أسهمَ في صورةٍ مباشرةٍ في تحقيقِ الأمنِ الاقتصاديِّ.

شهدَ تاريخُ الأردنِّ إنشاءَ مؤسساتٍ اقتصاديةٍ صناعيةٍ، منها: بنكُ الإنماءِ الصناعيِّ والمناطقُ الحرةُ، ومؤسسةُ المدنِ الصناعيةِ. ولما كانَ قطاعُ التعدينِ جزءًا منَ القطاعِ الصناعيِّ، فقدِ اهتَّمتِ الحكوماتُ الأردنيةُ المتعاقبةُ بالاستثمارِ التعدينيِّ، وتحسينِ الإنتاجيةِ، والاستغلالِ الأمثلِ للطاقاتِ المتوافرةِ، والبحثِ عنْ مصادرَ جديدةٍ.

مؤسسةُ المدنِ الصناعيةِ

أُنشئتْ عامَ ١٩٨٠، بهدفِ تطويرِ قطاعِ الصناعةِ عبرَ تخطيطِ المدنِ الصناعيةِ وإدارتها وتشجيعِ إنشائِها، وتشجيعِ الصناعاتِ في مختلفِ مناطقِ المملكةِ وتطويرِها وتكاملِها داخلَ المدنِ الصناعيةِ.

نشاطٌ اكتبْ تقريرًا مُوضِّحًا فيهِ كيفَ أسهمَ القطاعُ الصناعيُّ في تحقيقِ الأمنِ الاقتصاديِّ في الأردنِّ.

وفي ما يتعلقُ بالقطاعِ التجاريِّ، فقدِ اتسمَتِ التجارةُ الداخليةُ والخارجيةُ قبلَ استقلالِ الأردنِّ بنشاطٍ ضئيلٍ على الرغمِ منَ العلاقاتِ التي أقامتْها الإمارةُ معَ الدولِ المجاورةِ، حينَ عقدَتْ إمارةُ شرقِ الأردنِّ معَ سوريا ولبنانَ اتفاقيةً تجاريةً لإعفاءِ المنتجاتِ منْ رسومِ الاستيرادِ. وتعزيزًا للأمنِ الاقتصاديِّ، سعى الأردنُّ إلى تخفيضِ العجزِ في الميزانِ التجاريِّ، وتعزيزِ القدرةِ التنافسيةِ للمنتجاتِ السلعيةِ، وتنويعِ السلعِ المصدرةِ والوصولِ إلى أسواقٍ جديدةٍ.

وفي مجالِ القطاعِ السياحيِّ، سعى الأردنُّ عبرَ تاريخِهِ إلى تطويرِ قطاعِ السياحةِ؛ نظرًا لأهميةِ الدورِ السياحيِّ في تطويرِ الاقتصادِ الوطنيِّ وزيادةِ الدخلِ القوميِّ، ثمَّ تحقيقِ الأمنِ الاقتصاديِّ للمواطنِ الأردنيِّ، حيثُ سعى الأردنُّ إلى تطويرِ المواقعِ والمواردِ السياحية والأثريةِ لتعزيزِ المنتجاتِ السياحيةِ، وتوسيعِ دورِ القطاعِ الخاصِّ في الاستثمارِ السياحيِّ، واستقطابِ رأسِ المالِ، بالتعاونِ المشتركِ بينَ القطاعينِ العامِّ والخاصِّ.

وسعى إلى النهوضِ بنوعيةِ الخدماتِ السياحيةِ منْ أجلِ الوصولِ إلى المعاييرِ العالميةِ، وتطويرِ السياحةِ الداخليةِ والتسويقِ لها. منَ المشروعاتِ السياحيةِ التي نُفِّذَتْ في هذا المجالِ مشروعُ تطويرِ البترا وشواطئِ العقبةِ، ومشروعُ تطويرِ الساحلِ الشرقيِّ للبحرِ الميتِ. وأنشأَتْ وزارةُ السياحةِ الأردنيةِ عددًا منَ المؤسساتِ والمجالسِ التي منْ شأنِها أنْ تدعمَ قطاعَ السياحةِ، منها: دائرةُ الآثارِ العامةُ، ومجلسُ إقليمِ البترا، وهيئةُ تنشيطِ السياحةِ، ما أثّرَ إيجابيًّا في تحقيقِ الأمنِ الاقتصاديِّ.

مسؤولياتُ وزارةِ السياحةِ الأردنيةِ:

- **المحافظةُ على المواقعِ السياحيةِ، وتطويرُها، ووضعُ برامجَ شاملةٍ للرعايةِ السياحيةِ وتنفيذُها.**
- **توفيرُ وسائلِ الراحةِ والترفيهِ للسياحِ وتسهيلُ معاملاتِهِمْ.**
- **الإشرافُ على الصناعاتِ السياحيةِ ومراقبتُها وتطويرُها.**

- كيفَ تؤثُر المشاريعُ السياحيةُ في تحقيقِ الأمنِ الاقتصاديِّ؟

يعدُّ القطاعُ الخاصُّ رافدًا وطنيًّا أساسيًّا في دعمِ ركائزِ الاقتصادِ وزيادةِ النموِّ الاقتصاديِّ وتحفيزِ حركةِ الاستثمارِ وتوفيرِ فرصِ العملِ، وهوَ شريكٌ حقيقيٌ للقطاعِ العامِّ في تحقيقِ التنميةِ المستدامةِ، ويظهرُ ذلكَ في القطاعاتِ الاقتصاديةِ كلِّها، سواءٌ في القطاعِ الصناعيِّ أوِ التجاريِّ أوْ قطاعِ الخدماتِ.

أسئلةُ الدّرسِ

١ – عرّفْ ما يأتي:

الدستورُ الأردنيُّ لعامِ ١٩٥٢، الدفاعُ المدنيُّ، مؤسسةُ المدنِ الصناعيةِ

٢ – ما السلطاتُ الدستوريةُ في الأردنِّ؟

٣ – عدِّدْ ثلاثًا منَ المؤسساتِ الأمنيةِ في الأردنِّ.

٤ – اذكرْ أسبابَ ما يأتي:

أ – أصبحَتِ الحاجةُ ملحةً لتأسيسِ وزارةِ الزراعةِ بعدَ حربِ عامِ ١٩٤٨.

ب – نفّذَ الأردنُّ مجموعةً منَ المشاريعِ الزراعيةِ، منها مشروعُ تطويرِ حوضِ الزرقاءِ.

٥ – وضّحْ بالأمثلةِ كيفَ سعى الأردنُّ عبرَ تاريخِهِ إلى تحقيقِ الأمنِ الاقتصاديِّ في قطاعاتِهِ المختلفةِ:

الرقمُ	القطاعُ	التوضيحُ بالأمثلةِ
١	الزراعيُّ	
٢	الصناعيُّ	
٣	التجاريُّ	
٤	السياحيُّ	

:

٦ – ما المؤسساتُ والمجالسُ التي أنشأَتْها وزارةُ السياحةِ الأردنيةِ لدعمِ قطاعِ السياحةِ ؟

أسئلةُ الوحدةِ

١ – بيّنِ المقصودَ بكلٍّ مما يأتي: الأمنُ السياسيُّ، الأمنُ الاقتصاديُّ، الأمنُ الاجتماعيُّ.

٢ – فسّرْ كلًّا مما يأتي:

أ – لابدَّ من تضافرِ جهودِ المؤسساتِ المختلفةِ لتحقيقِ الأمنِ الاجتماعيِّ.

ب – يرتبطُ تحقيقُ الأمنِ الاقتصاديِّ بتحقيقِ الأمنِ السياسيِّ والاجتماعيِّ.

جـ – عدّدْ أهمَّ السياساتِ والبرامجِ التي انتهجَها الأردنُّ لمحاربةِ الفقرِ، والحدِّ منَ البطالةِ من أجلِ تحقيقِ أمنِهِ الاقتصاديِّ.

٣ – ما أثرُ اختفاءِ مقوّماتِ الأمنِ الاجتماعيِّ في أفرادِ المجتمعِ؟

التَّقويمُ الذّاتيُّ

بعدَ الانتهاءِ منْ دراسةِ الوحدةِ، قيِّمْ نفسَكَ ذاتيًّا وفقَ الجدولِ الآتي، بوضعِ إشارةِ (×) في المكانِ الّذي يناسبُ درجةَ أدائِكَ.

الرّقْمُ	معيارُ الأداءِ	ممتازٌ	جيّدٌ	ضعيفٌ
١	أعدّدُ أنواعَ الأمنِ الوطنيِّ الأردنيِّ الشاملِ.			
٢	أبيّنُ عناصرَ الأمنِ الاقتصاديِّ.			
٣	أستنتجُ أهميةَ الأمنِ الشاملِ.			
٤	أعدّدُ عواملَ تعزيزِ الاستقرارِ السياسيِّ.			
٥	أعدّدُ مقوماتِ الأمنِ الاجتماعيِّ.			
٦	أستنتجُ حلولًا لتحدياتِ الأمنِ الوطنيِّ.			
٧	أوضّحُ دورَ مؤسساتِ المجتمعِ في تحقيقِ الأمنِ الاجتماعيِّ.			
٨	أبيّنُ أهمَّ السياساتِ التي اتخذَها الأردنُّ في الحفاظِ على أمنِهِ الاقتصاديِّ.			
٩	أقدّرُ دورَ القيادةِ الهاشميةِ في ترسيخِ الأمنِ الوطنيِّ بمجالاتِهِ كافةً.			

تمَّ بحمدِ اللّهِ